

التحديات الاتصالية - الإعلامية لمكانة الدولة و هيبتها".

د. نبيلة بن يوسف

مقدمة :

من أهم سمات العصر الحالي الثورة الإعلامية - الاتصالية التي راجت واتسع نطاقها لتعبر الحدود الجغرافية للدول و القارات، لقد أصبحت وسيلة ضرورية شاغلة فكر و بال الباحثين في مختلف المجالات واليادين لمعرفة آخر التطورات العلمية و الأبحاث الأكاديمية. و لا يمكن نكران دور وأهمية وجود وسائل الإعلام المتنوعة لنقل المعلومة و الخبر من مكان لآخر و في أوقات متباينة.

التحديات الاتصالية - الإعلامية لمكانة الدولة وهبتها"..... نبيلة بن يوسف
وبقدر ما تقدم الوسيلة الإعلامية - الاتصالية خدمات جليلة للإنسانية قاطبة،
بقدر ما تحمل معها مخاطر هدامة تصيب النظام السياسي.

و بالتالي فهي ستصبح عامل قد يسرع في ضرب سمعة الدولة بجميع
أجهزتها و الشخصيات البارزة و القادة و القائمة على رسم السياسات العامة
واتخاذ القرارات الهامة.

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية أن نبحث في التحديات الأمنية
المصاحبة لوسائل الإعلام و الاتصال .

فما مدى إمكانية إساءة وسائل الإعلام المتنوعة لسمعة الدولة ؟

التحديات الداخلية لوسائل الإعلام و الاتصال :

قد تقع وسائل الإعلام تحت سيطرة مباشرة أو غير مباشرة لجماعات
مصالح أو أحزاب سياسية معارضة مناوئة لبعض السياسات المتبعة و المصنوعة
من طرف متخذي القرار في الجهاز الحكومي.

فلذلك قد تحرض الوسيلة الإعلامية عند انتقاد السياسات المتبعة انتقاد
لاذعا بعيدا عن الموضوعية في كثير من جوانبه، و إن كان ضروريا أن تكشف
هذه الوسائل عن الأهداف الحقيقية و مساوئ البرامج الحكومية لأنها تلعب دور
المراقب لها.

إلا أن إبراز المساوئ دون عرض الايجابيات، تحريض الرأي العام عليها
بطرق ملتوية هو أمر يعرض هيبة الدولة و مصداقيتها أمام الشعب إلى المخاطر.

فكم من مقالة صحفية أو برنامج تلفزيوني أو إذاعي أسهموا بشكل مباشر
في إسقاط حكومات في دول كثيرة منذ ظهور ما يسمى بالدولة القومية.

التحديات الاتصالية - الإعلامية لمكانة الدولة و هيبتها".....د. نبيلة بن يوسف
إنّ المبالغة في التطرف النقدي و إبداء الأحكام المسبقة على سياسات
ومشاريع عرضت للمناقشة على البرلمان، أو بدأ العمل على تنفيذها للتو، قد
تكسر الخطط التنموية من جذورها كلما حاولت الحكومات المتعاقبة تحريكها
من جديد.

و لوسائل الإعلام سبل عدّة لإيصال المعلومة و العمل على التحريض
أو على الإقناع و الوسيلة اللغوية وحدها تنطوي تحتها عدة سبل، ناهيك عن
عرض الأدلة الواهية و الحجج الكاذبة.

و هناك الوسائل الإعلامية- الاتصالية التي تتوخى الصدق إلاّ أنها تكشف
عن فضائح السياسيين و القادة في مختلف مستوياتهم الإدارية بطرق قد تكون
تهكمية و قد تكون بنبرات لغوية قاسية حول النشاطات الخفية و التلاعبات
القانونية التي يقومون بها أثناء أداءهم لوظائفهم، و كثيرا ما مست هذه القضايا
رؤساء أحزاب سياسية (من المعارضة أو أولئك المنتمون إلى الحكومة)، كما
مست عدد من الوزراء و المستشارين و البرلمانيين ... و عرض فضائح هؤلاء
في ما يتعلق بقضايا الفساد الإداري أو المالي أو الأخلاقي أو هي مجتمعة أمر لا
يمس الشخصية وحدها و إنما يمس الجهاز الحكومي كليا، خاصة إن لم تتخذ
تحقيقات بخصوص الموضوع و يتواصل بقاء الشخصية في منصبها الحكومي،
و سيظهر تأثير القضية على مواقف و سلوك المواطن، و المواقف و السلوك هي
الأخرى قضايا تعالجها وسائل الإعلام، و يزداد حجم القضية و يتسع، و يكشف
من خلال الحوار و الريبورتاجات الصحفية رأي المواطن الذي لم يعد يثق بمن
هم على رأس الهرم السلطوي و لا يبال حتى بالقرارات و بالقوانين التي تسنها
الهيئات التشريعية مدعيا اقتصار العقاب على الفئة الشعبية دون أصحاب

التحديات الاتصالية - الإعلامية لمكانة الدولة و هيبتها".....د. نبيلة بن يوسف

المناصب الحكومية العليا. و هي الأخرى قضايا يثيرها الإعلام، بل قد يروج لها و يجعل السلوك يعمم على جميع المواطنين حتى يستشري الفساد.

و لا يمكن نكران قوة الصور الكاريكاتورية المنشورة على صفحات الجرائد و بعض المجالات أو تلك التي تناقلها الوسيلة الاتصالية (الهواتف النقاله والانترنت) عن طريق البلوتوت، بالسخرية و التهكم على شخصيات سياسية بارزة كرئيس جمهورية أو وزير أول أو الاستهزاء ببرامج و سياسات حكومية فكلها أمور تذهب من قيمة الدولة . و كانت التعديلات الطارئة على قانون الإعلام في جوان 1996، بغرض فرض غرامات مالية و فترات سجن بحدود 24 شهرا للتشهير أو "اهانة جهات حكومية، من ضمن ذلك رئيس الجمهورية، أعضاء البرلمان، القضاة، أعضاء الجيش، و بأي سلطة أخرى من النظام العام".

في إطار اهتمام الدولة بقضايا معينة، قد تظهر على صفحات الجرائد أو على مستوى مختلف وسائل الإعلام قضية تثير الرأي العام، لكن الحكومة لا تول لها اهتماما و لا تراها قضية يقتضي الرد عليها بسرعة لمدراتها و إدارتها، إلا أن ذلك قد يسبب للحكومة إحراجا لأن القضية ستأخذ أبعادا أخرى قد يبين سكوت الحكومة عليها عدم قدرتها على الرد و بالتالي ما تناولته وسائل الإعلام لا شك فيه، و ذلك يعد أيضا من عوامل اهتزاز سمعة الدولة.

كما قد تتخذ الحكومات المتناوبة قضية تناولها وسائل الإعلام لإلهاء الرأي العام عن قضية أخرى أكثر تأثيرا و قوة ، لكن الشعب قد يتفطن إلى اللعبة والتي من شأنها أن تهز العلاقة بين الحاكم و المحكوم و اهتزاز العلاقة بين هذين الطرفين المهمين يؤدي إلى الإنقاص من هبة قادة الدولة و بالتالي إلى إنقاص هبة الدولة ، و إن لا يجب أن تقاس الدولة دائما بقادتها لأن هؤلاء يغادرون مناصبهم الحكومية و تبقى أجهزة الدولة قائمة، إلا أن استرجاع الثقة في الدولة

التحديات الاتصالية - الإعلامية لمكانة الدولة و هيبتها".....د. نبيلة بن يوسف
و عملية إعطاء الثقة للشعب التي يحاول القادة الجدد إثباتها ستكون صعبة
وتأخذ وقتا قد يكون طويلا وكلما تعرضت الدولة إلى أزمة أو مشكلة كلما
صعبت مهمة تثبيت الثقة.

لقد أصبحت وسائل الإعلام في جميع الدول عماد الحياة السياسية لقدرتها
على توسيع القاعدة الشعبية للقادة السياسيين (في إطار إثبات الشرعية و الولاء
السياسي) و بالتالي تحقيق الاستقرار السياسي المرغوب فيه. و يؤمن رجال
السياسة إيماننا قاطعا بأهمية و دور هذه الوسائل في إيصال القضايا و المطالب
الشعبية للنظام السياسي الذي يعمل على طرحها و محاولة إيجاد الحلول
لإدارتها و رسم سياسات و برامج لإرضاء الشعب - أو الفئة الشعبية المطالبة
بتغييرات-.

تتحرك الآلة الإعلامية للكشف "الموضوعي" عن بعض العثرات في
السياسات المتبعة في مختلف القطاعات (الشغل، الصحة، التعليم، السكن،...)
تبين العراقيين و الثغرات و المشاكل التي لا يزال المطالبون بالتغيير(الشعب)
يتخبطون فيها رغم السياسات الجديدة المتهججة، خاصة تلك التي تمس بكرامة
الإنسان و تهم أكبر شريحة اجتماعية، و عدم رسم السياسات الجيدة و متابعة
التنفيذ يؤثر سلبا على الحكومة و تهتز من تحتها مكانة الدولة، بعد أن كانت
وعود القادة كوزراء القطاعات المعنية و الوزير الأول و رئيس الجمهورية قوية
من خلال الخطب السياسية و التي ساهمت وسائل الإعلام على بثها عبر الأثير
و الجهاز المرئي، و ساهمت الصحف و المجلات بمختلف أنواعها على
عرضها و التعليق عليها، و تهديد شديد من طرف القادة للمفسدين والمستهزئين
بالتنفيذ و الرقابة الدورية مع كل هذا تتعثر الانجازات كما هو حال المشاريع
السكنية، و الوعود برفع الأجور للموظفين الحكوميين في قطاعات مختلفة،

التحديات الاتصالية- الإعلامية لمكانة الدولة و هيبتها".....د. نبيلة بن يوسف

ورفع الأجر القاعدي، و محاربة الفساد بكل أنواعه، عدم تحقق الوعود هو الآخر عامل تفضحه الوسيلة الإعلامية عن طريق روبرتاجات و مقالات...، خاصة بعد إطلاق التعددية الإعلامية عام بعد صدور قانون الإعلام بتاريخ 1990/03/04.

وظفت الوسيلة الإعلامية-الاتصالية منذ القدم ، و كلما زاد توظيفها بزيادة الحاجة إليها، كلما زادت خطورتها بعد أن أصبحت وسيلة قريبة جدا من المواطن و من ضمن الحاجيات الأساسية في حياته اليومية، فلم يعد اقتناءها حكرا على فئة معينة دون الأخرى، بل أصبح الجميع يملك هذه الوسيلة لاسيما الانترنت و الهواتف النقالة التي و يتواصل عن طريقها مع مواطنين آخرين لتبادل الآراء و التماور و النقاش في مختلف القضايا الوطنية و هذه الطرق التواصلية هي الأخرى مؤثرة و عامل من عوامل اهتزاز الدولة، لما تجعل الحوار بين الأشخاص عشوائيا. و قد يكون التواصل عبر مدونات أو منتديات أو مواقع الكترونية ... و قد تشكل المعلومات و الانتقادات و النقاشات العشوائية من طرف مختلف الفئات الشعبية و مختلف الفئات العمرية و مختلف المستويات التعليمية و الثقافية خلطا لعدة مسائل و قضايا ما يزيدها تعقيدا و إبعاد المواطن عن الحكومة بإعدام ثقته تجاه دولته. و كثيرا ما قد تلقى الإشاعات سبيلا للتسرب من خلال الوسائل المذكورة، كما قد تنشر وثائق و صور لا يسمح لوسائل الإعلام الأخرى نشرها، خاصة تلك التي تفضح الشخصيات القيادية في ما يتعلق بالجرائم الأخلاقية، فهي الأخرى تهز كيان الدولة. و قد تكون هذه الأفعال مشجعة للفساد الأخلاقي في المجتمع، ففساد المجتمع أخلاقيا ترجع المسؤولية الأولى عنه للدولة.

التحديات الاتصالية - الإعلامية لمكانة الدولة و هيبتها"..... د. نبيلة بن يوسف

كما يحاول رجال العلم و الأمن الاستفادة من البحوث العلمية و من التقدم العلمي والتقني، فالمجرمين أيضا في عصر ثورة المعلومات والتكنولوجيا المتطورة، و تبعا لذلك فانه من البديهي أن تظهر أنواع و أشكال جديدة من الجرائم - غير المعهودة- و انخفاض احتمالات انكشاف أمرهم .

و من بين الجرائم التي راجت من خلال الاستعمال الواسع للانترنت نذكر غسيل الأموال الذي ساهم في تسريع غسيلها و انتشار الفساد المالي، إضافة إلى تجارة المخدرات و الترويج لها و ساعدت غرف الدردشة في ذلك بشكل واضح. تزايد الجريمة في المجتمعات هو الآخر عنصر تساهم فيه الوسيلة الاتصالية - الإعلامية، و انتشار الجريمة في المجتمع المروج لها إعلاميا من شأنه أن يكون عاملا لاهتزاز مكانة و سمعة الدولة الجزائرية.

التحديات الخارجية لوسائل الإعلام و الاتصال :

تعتبر التحديات الخارجية الضربة الأقوى الموجهة ضد دولة معينة. وقد عانت الدولة الجزائرية من مثل هذه التحديات طيلة العشرية السوداء (1992-2002)، بل قبل هذه الفترة الزمنية بكثير فقد حاول الإعلام الغربي لاسيما الفرنسي ، الترويج لفكرة الرئيس الفرنسي الراحل "شارل ديغول" القائلة بعودة الجزائر فرنسية بعد ثلاثين عاما، كما طرحت مسألة صندوق التضامن في عهد الرئيس السابق "احمد بن بلة"، و طرحت مواضيع عديدة عن الأزمة الاقتصادية و السياسية منذ ثمانينات القرن المنصرم، و عن الحكومات المتعاقبة و فشل سياساتها، و عن إمكانية صعود الجبهة الإسلامية للانقاد على قمة الهرم السلطوي و نجاحها في تكوين دولة إسلامية، و قد صوّر الإعلام الغربي حالة الجزائر في ضلها من خلال الأشرطة التلفزيونية التي كانت تتكرر على القنوات الأجنبية و هي الفترة التي بدا انتشار القنوات الفضائية فيها، عرض من خلالها

التحديات الاتصالية - الإعلامية لمكانة الدولة وهبتها"..... د. نبيلة بن يوسف

حالة الأفغانين و الإيرانيين في ظل الحكم الإسلامي لاسيما حالة المرأة، و عن حالات التشديد و القمع و كتم الحريات الشخصية... ، و لم تتوقف عند هذا الحد بل كانت تأخذ برأي محللين سياسيين و رؤساء أحزاب سياسية معارضة لوجود دولة إسلامية على أرض الجزائر، و هو الشيء الذي قد يزيد تشتت الجزائريين و فرقته من جهة، و عدم الرد الرسمي الجزائري على ما كان يعرض على هذه الفضائيات هو الآخر ساهم في تصديق كل ما يعرض عليها.

و تواصل العمل الإعلامي المهدد لهيبة الدولة في المجتمع الدولي وعلى المستوى الوطني على حد سواء، مباشرة بعد توقيف المسار الانتخابي واستقالة رئيس الجمهورية الأسبق "الشاذلي بن جديد" تهاطلت المقالات الصحفية و البرامج الإذاعية و التلفزيونية منتقدة الوضع السياسي- الأمني في الجزائر، و منتقدة أوضاع الشعب الجزائري الاقتصادية و الاجتماعية، والحريات العامة المقيدة، و بانتهاك حقوق الإنسان و المواد الدستورية بتوقف المسار الانتخابي ، و اتهمت أمام المجتمع الدولي أنها دولة لا تحترم المبادئ الديمقراطية، و للعلم أن عددا من الدول الضعيفة المتهممة بتضييع حقوق الإنسان و عدم احترام الحريات تعرضت لما يسمى بالتدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان و فقدت بذلك هيبتها على المستوى الوطني (الشعبي) و على المستوى الدولي.

تواصلت آلية التهديد الإعلامي في عهد رئيس الدولة H.C.E. الراحل "محمد بوضياف"، كانت بعض الوسائل الإعلامية تسعى لتحقيق أهدافها من خلال الحوارات الصحفية معه، و كان الحوار الذي أجراه في 03 فبراير 1992 لكل من وكالة الأنباء الجزائرية و التلفزيون الجزائري و تلفزيون الشرق الأوسط يؤكد على وجود ثلاثة اتجاهات إعلامية لكل مصلحتها، فمنها التي تريد إثبات أن

التحديات الاتصالية - الإعلامية لمكانة الدولة و هيبتها".....د. نبيلة بن يوسف
الجزائر تورط فرنسا في الأحداث الرهيبة التي تهب على الجزائر و على المنطقة
كلها. تيار إعلامي أراد من الحوار الصحفي أن يوصل فكرة مفادها أن الجزائر
وحدها قادرة على حل أزمتها، و تيار ثالث أراد تسويق الفكرة للدول العربية
التي يمكن أن تساند الجزائر في محنتها⁽¹⁾.

لما شهدت الصحافة الجزائرية تضيقا من طرف الحكومة، في ظل المجلس
الأعلى للدولة، و المعروفة في الساحة الإعلامية بالطريقة الأمنية و القمعية.
كتبت جريدة النيويورك تايمز هذا الإطار افتتاحية لها، الصادرة بتاريخ
1992/07/24، قائلة :

«قامت الحكومة بإغلاق ثلاثة صحف تابعة للجز.
إ.إ في شهر مارس، و المجلة الأسبوعية لوماتان
اليسارية و المقربة من جبهة التحرير الوطني. و اقتحم
البوليس مكاتب صحفية الجزائر اليوم و جرى طرد
المحررين منها وإغلاقها،....»⁽¹⁾.

و كانت فترة رئاسة بوضياف للمجلس الأعلى لا تفوت فرصة للرد على
الدعاية الأجنبية، و المقصود بالدعاية حسب الباحث نورمان جون باول هي

1- خالد عمر بن قفة، الرئيس محمد بوضياف على موعد مع الموت، الجزائر: دار
الهدى، 1998، ص 172-173.

¹ - محمد جلال كشك، ص 76

التحديات الاتصالية - الإعلامية لمكانة الدولة و هيبتها".....د. نبيلة بن يوسف.

عملية نشر الآراء و وجهات النظر التي تؤثر على الأفكار أو السلوك أو كلاهما معا⁽²⁾.

كما يقصد بها "التأثير على آراء و معتقدات الجماهير لجعلها تتخذ اتجاهها معيناً نحو نظام أو مذهب بصورة ايجابية أو سلبية كما تحاول تهيئة نفسيات الأفراد لقبول وجهات النظر التي تدعو لها و التشبع بها، و قد تلجأ إلى تشويه الحقائق و تحريفها"⁽¹⁾.

و منذ بداية العمليات الإرهابية كان الإعلام الغربي بالمرصاد، و زاداً في تضخيم صورة الإرهاب في الجزائر حتى وصل إلى وصفها بالحرب الأهلية La guerre civile ، و قد كان هذا الوصف مهدداً لمكانة الدولة الجزائرية أمام بقية الدول التي كانت لا تؤمن على رعاياها في الجزائر و تحذر مواطنيها من السفر للجزائر، و ذلك ما اضر بالاقتصاد الوطني (لا استثمار و لا سياحة) حتى بالنسبة للجزائريين المهاجرين أصبح عددهم كل سنة يقل متخوفين من عمليات القتل و الذبح... التي تصورها وسائل الإعلام كل يوم، مكررة نفس الصور مرات لتأثر على النفوس و العقول.

و تصوير دولة على أنها غير قادرة على الحفاظ على الأمن و الاستقرار هو الأمر الذي يمثل أكثر خطورة على هبة الدولة.

2- محمد منير حجاب، الحرب النفسية ، القاهرة :دار الفجر للنشر و التوزيع،

2005، ص 202

1- احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الإعلام، ط2، القاهرة/بيروت: دار الكتاب

المصري/دار الكتاب اللبناني، 1994، ص 87.

التحديات الاتصالية - الإعلامية لمكانة الدولة و هيبتها"..... د. نبيلة بن يوسف

و تواصلت عجلة التهديدات الإعلامية - الاتصالية طيلة العشرية السوداء، رغم محاولات إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر من طرف القادة السياسيين بل و القائمين على الاقتصاد الوطني والجيش الشعبي الوطني. إلا أن الإعلام العربي و حتى العربي كثيرا ما كان ينتقد و بشدة الحلول المقدمة لتجاوز الأزمة. فلا سياسة الحوار و التسامح راقى لهم، و لا سياسة التضييق و التشديد على الإرهابيين راقى لهم أيضا، منتقدين كلتا المحاولتين و تواصلت الانتقادات مع سياسة الوثام المدنيو المصالحة الوطنية.

لقد استعملت وسائل الإعلام الأجنبية - اللوبي الإعلامي - طرق التشكيك بإطلاقها سؤال من يقتل من ؟ و جملة التحليلات و المناقشات كانت تزيد الشكوك بين الجزائريين، فتزيدهم فرقة و تكون عاملا قويا في اهتزاز هبة الدولة التي لم تقدر أن تحدد من هو المتهم في تلك الجرائم الإرهابية الشنيعة.

و تعد عملية اختطاف الرهائن و اغتيالهم في تبحرين عام 1996 والحلقات الإعلامية حول الموضوع التي استمرت لسنوات أحسن مثال لتوضيح الفكرة.

لقد أضحى التضخيم الإعلامي للأحداث و القضايا لاسيما السياسية وسيلة لصناعة الأعداء و كان لا بد من وجود عدو لذود بعد نهاية الحرب الباردة و اندثار المعسكر الشيوعي، و كان موضوع "صراع الحضارات" البؤرة المولدة للعدو الجديد "الإرهاب" و لقد ساهمت وسائل الإعلام الغربية المتنوعة في الترويج لما تنتجه مدارس التفكير THINK THANK المعاهد المختصة في الأبحاث الإستراتيجية و لاسيما بعد أحداث سبتمبر 2001، تلك التي أصبحت تستهدف الإسلام و المسلمين بطرق مباشرة و بحجج واهية. فقد ساهمت بعض التقارير في ترويج فكرة مفادها أن الجزائر مركز لنشاط الإرهابيين في شمال و غرب إفريقيا هي اتهام خطير موجه للدولة الجزائرية، في إطار ما كتب في تقرير

التحديات الاتصالية - الإعلامية لمكانة الدولة و هيبتها"..... د. نبيلة بن يوسف

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى تحت عنوان : "الإرهاب الإسلامي في شمال غرب إفريقيا... شوكة في حلق الولايات المتحدة الأمريكية". كما انتقد التقرير السلطات الجزائرية على خلفية تقليلهم من حدة خطورة الجماعة السلفية للدعوة و القتال من طرف مسئولين حكوميين يعتبر بمثابة خطأ في تقييم هذه الجماعة خاصة و أنها أصرت على مواصلة عملها و رفضت عروض العفو.

لم تعد أجهزة المخابرات الأجهزة الوحيدة القادرة على التجسس والتخريب فلقد أصبحت الأقمار الصناعية بكل أنواعها وسيلة لتغلغل في المواقع الحكومية الرسمية، و فك الشفرات و معرفة الكودات و الأرقام السرية للبريد الإلكتروني على مستوى الوزارات ! في إطار ما يعرف بالجوسسة الإلكترونية، أو قد تستعمل فيروسات مضادة لهذه المواقع بغرض تخريب المواقع و إتلاف المعلومات (الأرشيف)، أو إخفاء نفسها في برامج مضادة للفيروسات حتى تتعرف على خبايا و أسرار حكومية و إفشاء الأسرار للدول المعادية أو للمعارضة أو لاستغلالها للتشويش و تشويه سمعة الدولة أو تهديد العلاقة بين دولتين (كالجزائر و المغرب الأقصى).

كما تكشف الأقمار الصناعية عن ما يدور في المصانع، و كانت الجزائر مستهدفة سنة 2009 لما عرضت وسائل الإعلام الغربية عن محاولة الجزائر في إجراء محاولات نووية ... بعد أن استطلعت الأمر بالأقمار الصناعية، وهذا الأمر أن لم يهدد الدولة في الوقت الحاضر فانه قد يهددها مستقبلا بعد أن يطلب التفتيش الدولي و التدخل و هو الأمر الأكثر خطورة و الأكثر تهديدا لمكانة الدولة و سيادتها.

"...تستطيع فتح خمسة ملايين رسالة بريدية الكترونية في الدقيقة الواحدة، و تحليل 35 مليون صوت عبر الاتصالات كل ساعة، و تحليل الرسائل المشفرة

التهديدات الاتصالية - الإعلامية لمكانة الدولة و هيبتها"..... د. نبيلة بد يوسف.
عبر نظم فك شفرات التصنت و التجسس على مراكز البحوث أو جهات قتالية،
و مصانع، معتمدة على الأشعة تحت الحمراء أو فوق البنفسجية لا ترى
بالكاميرات" (1).

أصبحت الشبكات الإرهابية هي الأخرى تتعامل و بكفاءة عالية في الشبكة
العنكبوتية غير مخلفة وراءها أثارا مادية، و يمكن إدراج هذا الأخير في ظل ما
يعرف اليوم بالإرهاب الالكتروني، توظف مواقعها للإقناع و ترويج الإشاعات
ثارة، و للتهديد و الوعيد و تقديم الخبر عن ما اقترفته من مجازر و تفجيرات
ثارة أخرى. فالترويج المستعمل من طرفها بمثابة دعاية لها و لأفكارها
واستعراض للبطولات، أما بالنسبة للدولة فهو أمر مخزي و كأنها لم تستطع
توقيف ثلة من الأشخاص عند حدهم و تأمين الشعب من الهلاك.

كما تعمل الوسيلة الإعلامية على إذكاء الأزمات و النزاعات الدولية في إطار
ما يعرف اليوم بالحروب الالكترونية ، و هي حروب نفسية تعلنها وسائل
الإعلام كثيرا ما تفسد العلاقات بين دولتين أو أكثر، و لقد استعملت في قضايا
عديدة منها فترة ما قبل المبارات الرياضية الجزائرية / المصرية، و اللهجة الحادة
التي اتخذتها وسائل الإعلام المصرية و كانت بداية حرب إعلامية. فمثل هذه
الحروب قد تسيء للعلاقات و السياسات الخارجية للدول، و قد تشوه صورتها
إعلاميا.

كما تعد الجوسسة الالكترونية و الأقمار الصناعية و ما تلتقطه مبرا للطلب
التدخل الإنساني كما حدث للعراق لما عرضت صور أسلحة الدمار الشامل

(1) - محمد عبد الله منشاوي، المخاطر الأمنية للانترنت، ورقة بحثية للدراسات

التحديات الاتصالية - الإعلامية لمكانة الدولة و هيبتها"..... د. نبيلة بن يوسف
على مجلس الأمن. خلال زيارة رئيس مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي
"روبرت مولر" الأخيرة للرباط، فاجأ المسؤولين الأمنيين المغاربة لما ذكر أن
الاستخبارات الأمريكية قد حددت منطقة ادرار جماعة أبي مصعب الزرقاوي
قبل أن يغيرها للقاعدة في بلاد الرافدين.

الخاتمة :

قامت وسائل الإعلام الأجنبية على ثلاثة مبادئ و قد كانت عوامل لاهتزاز
مكانة الدولة و هي: حجب المعلومة، التشويش والتضليل والتضخيم الإعلامي.
و كانت الدعاية الإعلامية هي اليد المساعدة في ذلك. و لم تكن الوسيلة
الإعلامية و الاتصالية الأجنبية وحدها عامل اهتزاز مكانة الدولة و إنما كانت
الوسيلة الداخلية هي الأخرى عاملا في اهتزازها.

قائمة المراجع:

بن قفة خالد عمر، الرئيس محمد بوضياف على موعد مع الموت، الجزائر: دار
الهدى، 1998.

بدوي احمد زكي ، معجم مصطلحات الإعلام، ط2، القاهرة/بيروت: دار الكتاب
المصري/دار الكتاب اللبناني، 1994.

حجاب محمد منير، الحرب النفسية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005.

منشاوي محمد عبد الله ، المخاطر الأمنية للانترنت، ورقة بحثية للدراسات
الجنائية، المملكة العربية السعودية ، 1424هـ.